

تطور كل من الإنفاق الحكومي وعدد السكان ومعدلات البطالة في الجزائر خلال الفترة (1995-2020)

Development of Government Expenditure, Population and Unemployment Rates in Algeria during the Time Period 1995-2020

يوسف إيمان

جعفري أسماء *

جامعة فرحات عباس الباز سطيف 1

جامعة فرحات عباس الباز سطيف 1

yousfi-imane@yahoo.fr

assmadjaafri@yahoo.fr

تاريخ الاستلام: 2021/06/06

تاريخ القبول: 2021/11/12

ملخص:

تهدف هذه الورقة البحثية لدراسة أثر الإنفاق الحكومي وتطور السكان على البطالة في الجزائر وذلك من خلال دراسة تحليلية لكل من تطور السكان، تطور الإنفاق الحكومي وتطور البطالة خلال الفترة من 1995 إلى 2020. توصلت الدراسة إلى أن الجزائر شهدت انفجارا ديموغرافيا كبيرا بعد الاستقلال أدى إلى تضاعف عدد السكان والذي رغم انخفاضه في سنوات التسعينات إلا أنه استمر في التطور بعد ارتفاع أسعار البترول وتحسن الظروف المالية والأمنية، والذي كان له أثر على ارتفاع معدلات البطالة ما دفع بالجزائر إلى إيجاد حلول مستعجلة للحد من هذه الظاهرة من خلال تبني مجموعة من البرامج والسياسات والإصلاحات أهمها البرامج التشغيلية المعتمدة للحد من الظاهرة والذي ساعد على ذلك تبني سياسة إنفاق حكومي توسعية متزامنة مع تحسن إيرادات الجزائر من البترول، سمحت باستحداث مناصب شغل جديدة وتخفيض معدلات البطالة. لكن الجدير بالذكر أنه خلال سنة 2020 ارتفعت معدلات البطالة وتقلص حجم الإنفاق الحكومي بسبب الأزمة الاقتصادية التي عاشتها الجزائر إضافة إلى تداعيات جائحة كورونا.

الكلمات المفتاحية: البطالة، الإنفاق الحكومي، عدد السكان، الجزائر

Abstract:

This study aims to identify the impact of both population and public expenditures on unemployment levels in Algeria during the period 1995 to 2020, through analyzing the effect of population development and the government expenditure on unemployment. The study found that Algeria experienced a large demographic explosion after its independence. Despite its decline in the 1990s, it continued to develop after the rise in oil prices and the improvement of financial and security conditions, which had an impact on the high unemployment rates, this pushes the Algerian, authorizes to think for real solutions concerning the unemployment rates. In order to reduce this phenomenon a set of programs, policies and reforms were adopted, the most important of which are the operational

* المؤلف المرسل

programs, by adopting a policy of expansionary government spending simultaneous with the increase of Algeria's oil revenues to reduce the unemployment rates. However, it is worth noting that during the year 2020, unemployment rates increased and government spending decreased due to the economic crisis that Algeria experienced, in addition to the repercussions of the Corona pandemic.

Key words: unemployment, government expenditure, population, Algeria.

مقدمة:

قامت الجزائر بوضع مخططات استعجالية للنهوض بالاقتصاد الوطني بعد الاستقلال، بدءاً بتأميم الأراضي الفلاحية سنة 1963 ثم التسيير الذاتي للقطاع الزراعي سنة 1964، ثم تأميم قطاع المناجم والبنوك وقطاع المحروقات سنة 1966 وغيرها من المخططات الوطنية التنموية إلى غاية انخفاض أسعار البترول سنة 1986 والذي أدى إلى دخول الجزائر في دوامة من اللأمن والاستقرار خلال سنوات التسعينات، لكن بعد الارتفاع الذي عرفته أسعار البترول أدى ذلك تحصيل الجزائر لإيرادات كبيرة وإلى تحسن الأوضاع ومحاولة دفع عجلة التنمية من جديد.

من جهة أخرى أدى النمو السكاني السريع الذي شهدته الجزائر بعد الاستقلال إلى اختلال سوق العمل، ويتجلى ذلك في ارتفاع معدلات البطالة، وتؤكد الدراسات والأبحاث أن نقشي ظاهرة البطالة في الجزائر يعود بالدرجة الأولى إلى زيادة عدد السكان بنسب أكبر من زيادة فرص العمل أي ارتفاع معدل نمو العمالة. وعلى اعتبار أن البطالة من المشاكل الاقتصادية التي تشكل حاجز أمام التنمية والنقد في الكثير من البلدان النامية وأيضاً المتقدمة، سعت الجزائر إلى تفعيل ووضع استراتيجيات وسياسات جديدة هدفها امتصاص نسبة البطالة في المجتمع.

يعتبر الإنفاق الحكومي أحد ركائز السياسات المالية التي اعتمدها الحكومة الجزائرية لتحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، وعليه فإن اعتماد الجزائر على سياسة الإنفاق ليس خياراً عشوائياً، بل هو شرط تفرضه العوامل التي تحدد شكل الاقتصاد الجزائري بشكل عام. هناك العديد من العوامل التي ساهمت في زيادة الإنفاق العام في الجزائر، مثل: ارتفاع أسعار البترول، توافر الفوائض المالية، المشاريع المجدولة في برامج الإنفاق العام، ارتفاع أسعار الواردات، ضعف القدرة الإنتاجية للاقتصاد الجزائري، محدودية القطاع الخاص في الجزائر التي تقود القطاع العام إلى تحمل عبء التنمية الاقتصادية، التضخم الناجم عن ارتفاع تكاليف عوامل الإنتاج دون أي ارتفاع فعال في الطاقة الإنتاجية وضعف الأسواق وهشاشة المؤسسات المالية في الجزائر التي تلزم عملية التنمية بالاعتماد بشدة على القطاع العام لتحقيق طموحات الحياة الاقتصادية والاجتماعية للأفراد.

من هذا المنطلق يمكن طرح إشكالية الدراسة في التساؤل التالي: ماهي طبيعة العلاقة بين الانفاق العام وكل من البطالة وعدد السكان؟ تهدف هذه الورقة البحثية إلى إبراز أثر تطور السكان وزيادة الإنفاق الحكومي على البطالة في الجزائر، وذلك من خلال تحليل تطور السكان في الجزائر خلال الفترة من 1995 إلى غاية 2020، وكذا تطور الإنفاق الحكومي ومساهمته في تقليل والحد من ظاهرة البطالة مع التركيز على سياسات التشغيل التي انتهجتها الجزائر من أجل ذلك. وعليه يمكن حصر أهداف البحث في النقاط التالية:

- تحديد دراسة تطور الانفاق العام في الجزائر؛
 - دراسة ظاهرتي البطالة وعدد السكان؛
 - تحديد العلاقة بين الانفاق العام وكل من البطالة وعدد السكان.
- ولتحقيق ذلك فقد تم تقسيم بقية البحث كالتالي: أولاً تم إعطاء لمحة عن تطور عدد السكان في الجزائر ثم تم تقديم ملخص عن الإنفاق الحكومي وتطوره ليتم بعد ذلك التطرق إلى الإطار المفاهيمي للبطالة وفي الأخير تم إبراز دور الإنفاق الحكومي في تقليص البطالة في الجزائر.

أولاً: تطور عدد السكان في الجزائر

شهد النمو الديمغرافي في الجزائر بعد الاستقلال منحى متغيراً، إذ ظل يرتفع باستمرار وبوتائر مختلفة، ففي فترة السبعينيات عرفت الجزائر انفجاراً سكانياً غير مسبوق، حيث وصلت معدلات النمو الديمغرافي إلى 3.6% فتضاعف سكان الجزائر مرتين في ظرف 20 سنة، أما في فترة التسعينيات انعكست الأزمة المتعددة الأبعاد التي عاشتها الجزائر على النمو الديمغرافي، الذي انخفض معدله¹. يوضح الجدول التالي تطور عدد السكان في الجزائر ومعدل نمو السكان خلال الفترة 1995-2020.

جدول (1)

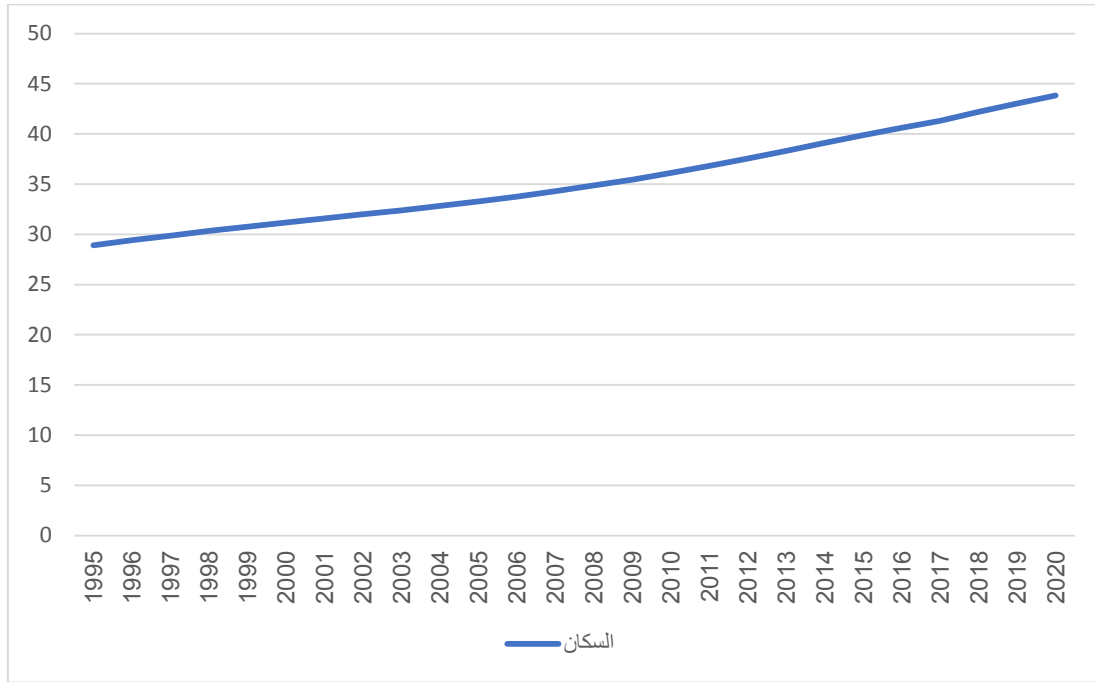
تطور حجم السكان في الجزائر

السنوات	حجم الإجمالي (نسمة)	السكان (مليون)	معدل نمو السكان %	السنوات	حجم الإجمالي (نسمة)	السكان (مليون)	معدل نمو السكان %
1995	28.90	28.90	-	2008	34.86	34.86	1.63
1996	29.41	29.41	1.76	2009	35.46	35.46	1.72
1997	29.88	29.88	1.59	2010	36.11	36.11	1.83
1998	30.33	30.33	1.50	2011	36.81	36.81	1.93
1999	30.76	30.76	1.41	2012	37.56	37.56	2.03
2000	31.18	31.18	1.36	2013	38.33	38.33	2.05
2001	31.59	31.59	1.31	2014	39.11	39.11	2.03
2002	31.99	31.99	1.26	2015	39.87	39.87	1.94
2003	32.40	32.40	1.28	2016	40.60	40.60	1.83
2004	32.83	32.83	1.32	2017	41.31	41.31	1.74
2005	33.28	33.28	1.37	2018	42.22	42.22	2.20
2006	33.77	33.77	1.47	2019	43.05	43.05	1.96
2007	34.30	34.30	1.56	2020	43.85	43.85	1.85

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على بيانات البنك الدولي

من الجدول أعلاه نجد أن هناك تطور ملحوظ في حجم السكان في الجزائر خلال كل سنوات فترة الدراسة، فقد بلغ عدد السكان 28.95 مليون نسمة سنة 1995 ليصل إلى 33.77 مليون نسمة سنة 2005 أي بمعدل زيادة 16.64%، إلا أننا نلاحظ انخفاض معدلات نمو السكان خلال سنوات التسعين ليصل إلى 1.26% سنة 2002 ليبدأ في الارتفاع ليقف فوق 2% بعد عشرة سنوات. نلاحظ أن تطور السكان قد انخفض في سنة 2019 و 2020 وذلك بنسبة 1.96 و 1.85 على التوالي مقارنة بسنة 2018 وقد يرجع السبب في ذلك إلى الظروف الصحية التي عاشتها الجزائر على غرار بقية دول العالم، فقد ارتفعت نسبة الوفيات بسبب أزمة الكوفيد 19. في يوضح الشكل التالي تطور حجم السكان في الجزائر خلال الفترة (1995-2020).

شكل (1)
تطور حجم السكان في الجزائر



المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على بيانات الجدول السابق.

ثانيا: تطور الإنفاق الحكومي في الجزائر

1 مفهوم الإنفاق الحكومي وأسباب تزايد

يمكن تعريف الإنفاق الحكومي على أنه: "مجموعة من المصروفات التي تقوم الدولة بإنفاقها في شكل كمية معينة من المال خلال فترة زمنية معينة يهدف لإشباع حاجات معينة للمجتمع الذي تنظمه هذه الدولة"، ويمكن تعريفه على أنه: "المبالغ التي تصرفها الدولة لتقديم الخدمات للمواطنين أو لشراء السلع لكي تتمكن من تقديم خدماتها أو لمساعدة فئة من فئات المجتمع أو لإقامة المشاريع الاقتصادية والاجتماعية المختلفة" وهو أيضا مبلغ نقدي يقوم بتنفيذه شخص عام بهدف تحقيق المنفعة العامة². يمكن تلخيص أهم أسباب ميل النفقات العامة نحو الزيادة فيما يلي³:

- اتساع نطاق نشاط القطاع العام: تزايد الوزن النسبي للإنفاق العام الاستثماري في إجمالي التكوين الرأسمالي الثابت، ويتعلق التزايد بمتطلبات التنمية خاصة في مراحلها الأولى، والتي تتطلب توجيه قدر كبير من الإنفاق الاستثماري إلى مشروعات البنية الأساسية وكذلك تدعيم الهيكل الصناعي.

- تدهور القوة الشرائية للنقود: يدفع تدهور القوة الشرائية للنقود الإنفاق الحكومي نحو التزايد، حيث تزيد تكلفة شراء المستلزمات السلعية والخدمية التي تحتاجها الدولة لتأدية وظائفها التقليدية، كما انه مع اشتداد الضغوط التضخمية كثيرا ما تضطر الدولة إلى تقرير علاوة غلاء لموظفيها لتعويض الانخفاض الذي يطرأ على دخولهم الحقيقية، كما تزيد أيضا مخصصات الدعم السلعي، وترتفع تكلفة الاستثمارات العامة.
- زيادة نسبة النفقات العامة الموجهة للخدمات الاجتماعية كالإسكان، التعليم، الصحة والضمان الاجتماعي، استجابة لضغوط الطلب المحلي، والتزايد الكبير في نمو السكان.
- تزايد نمو العمالة الحكومية: تتميز العمالة في القطاع الحكومي بتسارع معدلات نموها وتزايد نسبتها إلى إجمالي حجم التوظيف على مستوى الاقتصاد القومي ككل، حيث يؤدي تزايد العمال والموظفين إلى زيادة الأجور والمرتببات وهذا ما أدى إلى النمو المتزايد في الإنفاق العامة كنتيجة لنمو العمالة الحكومية.
- تزايد الإنفاق العسكري: يعد الإنفاق العسكري جزء من الإنفاق العام للدولة تقوم به من أجل الحفاظ على أمنها ضد خطر خارجي أو مواجهة خطر واقع لديها فعلا أو لتسخير قوتها العسكرية لتحقيق أهداف توسعية، ولا يقتصر على مخصصات الأجور والمستلزمات السلعية للقوات المسلحة فحسب بل يشمل نفقات صفقات استيراد السلاح وتكاليف صيانة العتاد.
- تزايد أعباء الدين العام المحلي والخارجي: كتفسير للنمو الذي حدث في النفقات العامة في غالبية البلاد النامية فمن المعلوم أن أعباء خدمة هذا الدين تظهر في الموازنة العامة، فالفوائد المستحقة على الديون الداخلية والخارجية تحسب عادة ضمن المصروفات الجارية، بينما تظهر مدفوعات أقساط الديون في التحويلات الرأسمالية، في ضوء تفاقم الدين العام الداخلي من جراء طرح المزيد من أدوات الخزينة والسندات الحكومية، وفي ضوء إغراق كثير من هذه البلدان في الاستدانة الخارجية.
- للجوء إلى سياسة التمويل بالعجز: عودة الدولة إلى انتهاج سياسة التمويل بالعجز كأداة من أدوات تمويل التنمية، بمعنى أن تلجأ الدولة إلى الإصدار النقدي الجديد، حيث ينجز عن هذه السياسة زيادة الأسعار وارتفاع معدلات التضخم وبالتالي وقوع الدولة في عجز الموازنة العامة.
- الإنفاق الحكومي المظهري: يرجع نمو الإنفاق العام في البلاد النامية أيضا إلى الإنفاق الحكومي المظهري غير الرشيد الذي يفترض موارد مالية عامة لا يستهان بها على إقامة

مباني حكومية فاخرة ومطارات ضخمة، وإقامة المهرجانات التي تستهلك الملايين دون أية نتائج تذكر.

• تفشي حالات الفساد الحكومي: مما يؤدي إلى ضياع الكثير من مبالغ الإنفاق العام وانخفاض كفاءة تنفيذ المشاريع والمبالغ المنفقة بشكل لا يضمن سلامة التنفيذ ودقته، يرافق ذلك تردي منظومة القيم الأخلاقية وانتشار قيم الكسب السريع والسهل مما يؤدي إلى رفع تكاليف الاستثمارات العامة.

• اختلاف طرق المحاسبة الحكومية: أي طريقة القيد في الحسابات. وإلى جانب المقومات سالفة الذكر، مارست بعض العوامل الخارجية تأثيرا سلبا على تزايد النفقات، مثل الارتفاع شديد الوطأة في أسعار الواردات الضرورية، وبصافاة خاصة الواردات الغذائية ومواد الطاقة والسلع الوسيطة والاستثمارية، الأمر الذي أدى بدوره إلى تضخم حجم النفقات العامة المخصصة لمجابهة تمويل الحد الأدنى الضروري من تلك الواردات.

2 تطور الإنفاق الحكومي في الجزائر خلال الفترة (1995-2020)

شهد الإنفاق الحكومي في الجزائر خلال هذه الفترة تطورات مهمة كما هي موضحة في

الجدول التالي:

جدول (2)

تطور الإنفاق الحكومي في الجزائر

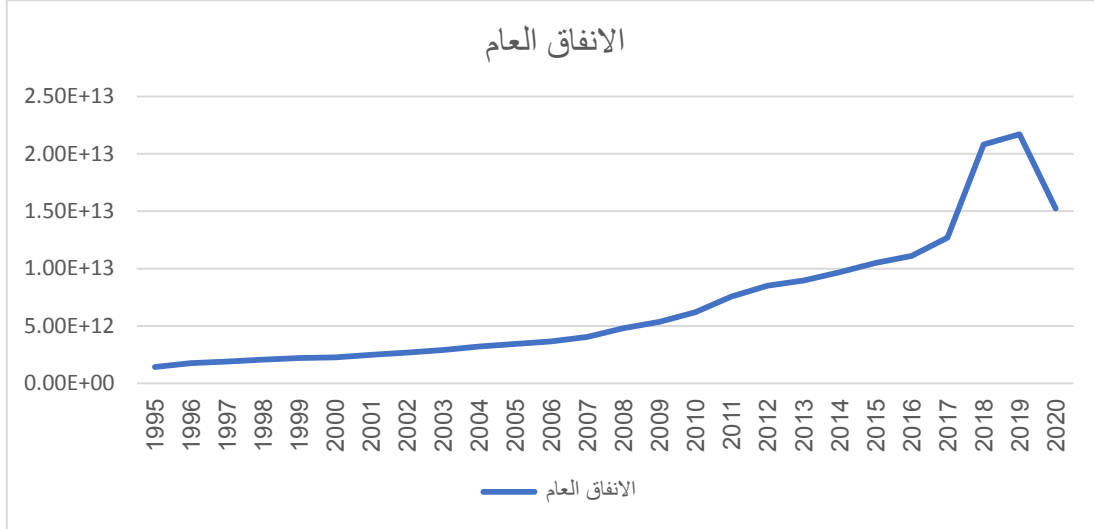
السنوات	حجم الإنفاق الحكومي	السنوات	حجم الإنفاق الحكومي	السنوات	حجم الإنفاق الحكومي
1995	1,4311E+12	2004	3,21792E+12	2013	8,95665E+12
1996	1,7606E+12	2005	3,41891E+12	2014	9,67439E+12
1997	1,8901E+12	2006	3,65045E+12	2015	1,04673E+13
1998	2,0603E+12	2007	4,05282E+12	2016	1,10637E+13
1999	2,21432E+12	2008	4,7918E+12	2017	1,27106E+13
2000	2,27432E+12	2009	5,35328E+12	2018	2,07745E+13
2001	2,47229E+12	2010	6,18132E+12	2019	2,17434E+13
2002	2,68977E+12	2011	7,5634E+12	2020	1.52203E+13
2003	2,90382E+12	2012	8,50446E+12		

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على بيانات البنك الدولي

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن حجم الإنفاق الحكومي في تزايد من سنة لأخرى خلال كافة سنوات الدراسة، ومن أجل توضيح أكثر لهذا التطور نستعين بالمنحنى التالي:

شكل (2)

الإنفاق الحكومي في الجزائر خلال الفترة (1995-2020)



المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على بيانات الجدول السابق.

يتضح من خلال الشكل أن هناك تطور في الإنفاق الحكومي في الجزائر لكن بوتيرتين نوعا ما مختلفتين ولهذا يمكن تقسيم هذه الفترة إلى مرحلتين:

- المرحلة الأولى (1995-2000): نلاحظ خلال الخمس سنوات الأولى من الدراسة أن هناك تطور بطيء في مستوى الإنفاق الحكومي، مقارنة بالمرحلة الثانية، والذي يمكن إرجاعه لسوء الأوضاع الأمنية في الجزائر خلال سنوات التسعينيات هذه الأخيرة التي أثرت على التطبيق الجيد للسياسات الاقتصادية من جهة، وكذلك ضعف القدرة التمويلية بسبب انخفاض أسعار المحروقات في تلك الفترة التي تشكل ما يفوق 95 بالمائة من إيرادات الجزائر من جهة أخرى، الأمر الذي أجبر الدولة إلى لجوئها لصندوق النقد في إطار برنامج التثبيت الاقتصادي الأول لكن مدة الاتفاق هذه المقدره بسنة واحدة لم تكن كافية من أجل الاستقرار الاقتصادي الجزائري مما جعلها تلجأ إليه مرة أخرى في إطار برنامج التثبيت الاقتصادي الثاني للحصول على الأموال الكافية لإيجاد التوازنات على المستوى الكلي. ثم لجأت إليه مرة ثالثة في إطار برنامج التثبيت الاقتصادي الثالث لطلب مساعدات صندوق النقد الدولي لحل الاختلالات الهيكلية التي ميزت الاقتصاد الجزائري، من خلال استراتيجية اقتصادية جديدة ترمي للدخول إلى اقتصاد السوق والتخفيف من المشاكل الاجتماعية كالبطالة والسكن⁴.

المرحلة الثانية (2001-2020): يتضح من خلال الشكل أعلاه أن الإنفاق الحكومي قد عرف تطورا كبيرا وملحوظا، فمقارنة بالمرحلة السابقة فقد عرف معدل نمو الإنفاق الحكومي قفزة كبيرة من $2,47229E+12$ سنة 2001 إلى $1,43575E+13$ سنة 2017، فقد سمح تحسن الوضعية المالية للجزائر بداية الألفية الثالثة نتيجة الارتفاع الذي عرفته أسعار المحروقات بتحول السياسة الاقتصادية المتبعة إلى السياسة التوسعية في الإنفاق العام، قصد الخروج من التبعات والأزمة الاقتصادية التي مرت بها البلاد، والتي نتج عنها تدهور النشاط الاقتصادي والمستوى المعيشي للأفراد وكذا استفحال ظاهرة البطالة وارتفاع معدلاتها، من أجل ذلك تم إقرار برامج خماسية ضخمة، جاء الأول باسم برنامج الإنعاش الاقتصادي الذي امتد من 2001 إلى 2004، ثم برنامج الخماسي الثاني سمي بالبرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي الذي امتد من 2005 إلى 2009، وأخيرا البرنامج الخماسي الثالث الذي سمي ببرنامج تعزيز النمو الاقتصادي الذي انطلق في 2010 ويمتد إلى نهاية 2014، وقد سطرت أهداف معينة لكل برنامج من هذه البرامج الثلاثة⁵. لكن ما يلاحظ خلال سنة 2020 أن الإنفاق الحكومي قد انخفض بنسبة 30 بالمائة مقارنة بسنة 2019 حيث أثر انخفاض إيرادات النفط في السنوات الأخيرة سلبا على ميزانية الدولة والعجز التجاري إذ تشكل إيرادات النفط والغاز 60% من الميزانية و 93% من إجمالي الصادرات.

وتفاقم الوضع مع تفشي فيروس كورونا، حيث انهارت أسعار النفط مما دفع الحكومة لخفض الإنفاق 30% وتأجيل استثمارات كانت مقررة هذا العام في قطاعات من بينها الطاقة.

ثالثا: الإطار النظري للبطالة

1 مفهوم البطالة

تعتبر البطالة من أهم التحديات التي واجهت وتواجه اقتصاديات العالم، لكونها مشكلة ذات أبعاد تاريخية وجغرافية بمقدار ارتباطها بمراحل التطور الاقتصادي وهي غالبا تنتج عن زيادة السكان وعن المشاكل الاقتصادية، وهي ظاهرة عالمية لا يخلو منها مجتمع من المجتمعات سواء كانت مجتمعات متقدمة أو نامية، وتحظى دراسة البطالة باهتمام العلماء والباحثين والسياسيين بالنظر لما لهذه الظاهرة من خصائص سواء من حيث حجمها أو تطورها أو من حيث أسبابها والعوامل التي تؤدي إليها، وسواء كانت اقتصادية أو سياسية أو سكانية أو تكنولوجية أو تنظيمية... إلخ أو النظر إلى آثارها على النواحي الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والأمنية⁶.

تعددت تعريفات البطالة نظرا لوجود صعوبة بين الاقتصاديين في تحديد مفهومها، فيرى بعض الاقتصاديين أن البطالة هي⁷: "عدم وجود عمل في مجتمع ما للراغبين فيه والقادرين عليه، أي أنها تعني صفة العاطل عن العمل"، وبشكل عام يمكن القول عن الشخص أنه عاطل عن العمل إذا توفر فيه شرطي القدرة على العمل والبحث عنه. ويرى البعض أيضا أن البطالة تتمثل في نقص فرص العمل في مجتمع ما. كما عرّفت منظمة العمل الدولية الشخص العاطل عن العمل بأنه⁸: "كل من هو قادر على العمل وراغب فيه ويبحث عنه ويقبله عند مستوى الأجر السائد ولكن دون جدوى"، يتضح من خلال هذا التعرف أن البطالة هي حالة عدم وجود عمل بالنسبة للأفراد القادرين عليه والذين يبحثون عنه.

2 أنواع البطالة

للبطالة عدة أنواع وذلك لتصنيفها وفقا لعدة أبعاد مختلفة أهمها⁹:

- حسب طبيعتها: فنجد البطالة الصريحة وهي حالة التعطل التام عن العمل لمجموعة من الفئة الناشطة، والبطالة المقنعة التي يقصد بها الحالة التي يتكدس فيها عدد كبير من العمال في موقع إنتاج أو خدمة بشكل يفوق الحاجة الفعلية للعمل؛
- حسب مداها: قسمها الباحثون إلى ثلاثة أصناف وذلك حسب وقت استمرارها، فنجد البطالة الاحتكاكية التي تحدث وتستمر في المدى القصير وهي تحدث عند بحث العاملين عن وظائف جديدة، والبطالة الهيكلية التي تحدث في المدى الطويل بسبب التغيرات الاقتصادية والتي تجعل الطلب على أنواع محددة من العمل أقل نسبيا من عرض العمل في أسواق معينة أو مناطق محددة، وأخيرا البطالة الدورية التي تسببها التقلبات الاقتصادية مثل الانكماش في الطلب الإجمالي أو الإنفاق الكلي في الاقتصاد الوطني.
- كما يمكن تصنيفها إلى بطالة اختيارية وإجبارية: حيث تتمثل البطالة الاختيارية في حالة العزوف عن العمل، وتكون بإرادة الفرد القادر عن العمل، أما البطالة الإجبارية فهي البطالة المفروضة والتي تكون خارج نطاق طالب العمل، وهي تقع نتيجة تغيرات اقتصادية أو سياسات معينة.

3 الإجراءات المتخذة من طرف الجزائر للحد من ظاهرة البطالة

لقد عانت الجزائر كغيرها من دول العالم الثالث خلال مرحلة التسعينيات من انتشار كبير لظاهرة البطالة حيث بلغت نسبة البطالة في بعض الأحيان أكثر من 30% بسبب الأزمة الاقتصادية الحادة التي عاشتها الجزائر خلال هذه الفترة، وكان لابد من وجود حلول مستعجلة لها، الأمر الذي جعلها تنتهج مجموعة من البرامج والسياسات والإصلاحات للحد من هذه الظاهرة، من خلال كل من وزارة العمل والتشغيل والضمان الاجتماعي، وزارة التضامن الاجتماعي والأسرة، وزارة الشؤون الدينية والأوقاف، وزارة الصناعة والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وترقية الاستثمار وذلك بإنشاء مجموعة من الأجهزة لامتصاص وإدماج أكبر عدد ممكن من البطالين، يمكن إيجازها فيما يلي:

- الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب ANSEJ: هي هيئة ذات طابع خاص يتابع نشاطها وزير التشغيل والتضامن الوطني، تشكل أحد الحلول الملائمة ضمن سلسلة الإجراءات المتخذة لمعالجة مشكل البطالة في ظل المرحلة الانتقالية للاقتصاد الجزائري¹⁰. أنشئت الوكالة تحت وصاية وزارة العمل والتشغيل والضمان الاجتماعي سنة 1996 حيث أنها تقوم على مساعدة الشباب البالغين ما بين 20 و 40 سنة في الحصول على قروض بامتيازات لتجسيد المشاريع ولذلك يجب أن يكون الشخص متحصل سواء على شهادة جامعية أو شهادة تكوين مهني، أو شهادة متحصل عليها من طرف مدرسة معتمدة، كما تقوم الوكالة بمتابعة الاستثمارات المنجزة ومساعدة الشباب مع المؤسسات والهيئات المعنية بالإنجاز، تشجيع الأعمال والتدابير الأخرى التي تعمل على ترقية الأنشطة وتوسيعها¹¹. في إطار هذا البرنامج تم إنشاء 6677 مؤسسة صغيرة سنة 2004، تم توفير أكثر من 18980 وظيفة فيها، وتشير الإحصائيات إلى أنه خلال الفترة 1999-2008 بلغ عدد الوظائف التي تم إنشاؤها 258869 وظيفة¹².

- الوكالة الوطنية للتشغيل ANEM: أنشئت أيضا تحت وصاية وزارة العمل والتشغيل والضمان الاجتماعي سنة 1990، من أهدافها الأساسية العمل على تنظيم سوق العمل ومحاربة البطالة عن طريق كل من جهاز المساعدة على الإدماج (DAIP) وعقد العمل المدعم (CTA) (طالب وليبق، 2018، ص251). يمثل (DAIP)

جهاز هدفه إدماج فئة الشباب المتمدرسين والغير متمدرسين أما (CTA) فهو عقد عمل مدعم ويدخل في الإطار العام لجهاز المساعدة على الإدماج المهني، يحث تعطى في هذا الإطار امتيازات للمؤسسات المستقبلية تتمثل في تخفيضات في التأمين لمدة 03 سنوات مع تقديم دعم مالي لهذه المؤسسات.

- الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة (CNAC): أنشئ الصندوق سنة 1994 من أجل التخفيف من آثار الناجمة عن تسريح العمال من القطاعات الاقتصادية ضمن برنامج التعديل الهيكلي وهي تخص الأشخاص الذين تتراوح أعمارهم ما بين 35 و50 سنة¹³. يقوم الصندوق بإقامة دورات تكوينية في بعض الأنشطة لفائدة هذه الفئة لإدماجهم في عالم الشغل، تطورت الخدمات التي يقدمها هذا الصندوق مع الزمن إلى غاية تقديم مساعدة مالية ومرافقة البطالين حاملي المشاريع والذين لا يجدون التمويل الكافي لتجسيد مشاريعهم على أرض الواقع¹⁴.
- وكالة التنمية الاجتماعية ASD: أنشئت سنة 1996 من أجل العمل على زيادة مناصب العمل وترقية التشغيل بالإضافة إلى مساعدة الطبقة المحرومة¹⁵.
- الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر ANGM: أنشئت الوكالة سنة 2004 من أجل مواجهة الفقر والهشاشة وذلك من خلال تقديم مساعدات لأصحاب المشاريع الشخصية من أجل تجسيدها وخاصة المرأة الماكثة بالبيت، وذلك لفئة الأفراد البالغين من 19 سنة¹⁶.
- الوكالة الوطنية لترقية الاستثمار ANDI: أنشئت الوكالة سنة 1990 من أجل دعم الاستثمار وذلك من خلال تقييم المشاريع ودراستها وجاءت كبديل لوكالة ترقية ودعم ومتابعة الاستثمار وهي تقدم أيضا الإعفاء والتخفيض الضريبي. تهدف هذه الوكالة إلى تشجيع الاستثمار من خلال تقديم مجموعة من الخدمات والإعفاءات الضريبية، أدت إلى خلق المزيد من الوظائف وخفض البطالة. وقد بلغ عدد الوظائف التي تم إنشاؤها منذ تأسيسها 178166 وظيفة من خلال صندوق مالي قدره 743.97 مليار دينار¹⁷.
- الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار PNDA: أنشئت الوكالة سنة 1993، من مهامها الأساسية توجيه ومساعدة الأفراد من أجل تجسيد مشاريعهم، المتابعة

واستكمال المشاريع، بالإضافة إلى تقديم الإعفاءات للمستثمرين، وذلك من أجل تنمية القطاع الفلاحي، إنشاء مناصب عمل على مستوى القطاع، المحافظة على البيئة من خلال القيام بحملات التشجير، وتحقيق الاكتفاء الذاتي¹⁸.

• صندوق الزكاة: أنشئ صندوق الزكاة سنة 2003 في ولايتين نموذجيتين (عنابة وسيدي بلعباس) وعممت في 2004 على جميع الولايات، حيث يقوم بتجميع موارد الزكاة وإعادة توزيعها ومن بين الصيغ المستخدمة للقضاء على البطالة هو القرض المصغر الذي يسمى بالقرض الحسن، الذي يمنح للأشخاص البالغين والقادرين على العمل لمدة 4 سنوات¹⁹.

• بالإضافة لهذه الأجهزة فقد صادقت الحكومة الجزائرية على مخطط العمل لترقية التشغيل ومحاربة البطالة الذي احتوى على سبعة محاور تتمثل في: دعم الاستثمار في القطاع الاقتصادي لخلق مناصب شغل دائم، ترقية سياسة تحفيزية باتجاه المؤسسات تشجع على خلق مناصب الشغل، ترقية التكوين المؤهل لاسيما في موقع العمل وفي الوسط المهني لتسيير الإدماج في عالم الشغل، تحسين وعصرنة تسيير سوق العمل، إنشاء وتنصيب هياكل للتنسيق ما بين القطاعات، متابعة آليات تسيير سوق العمل ومراقبتها وتقييمها، ترقية تشغيل الشباب باستحداث النشاطات وتنمية روح المبادرة المقاولانية بالإضافة إلى التشغيل المأجور من خلال جهاز دعم الإدماج المهني السالف ذكرها²⁰.

4 تطور معدل البطالة في الجزائر من 1995 إلى 2020:

يتضح من خلال العنصر السابق أن الجزائر بذلت جهودا كبيرة في سبيل الحد أو التقليل من ظاهرة البطالة التي تسارعت وتيرتها بعد أزمة انهيار أسعار البترول لسنة 1986، وما تلاها من إصلاحات اقتصادية وإعادة الهيكلة التي أدت إلى تسريح عدد كبير من العمال.

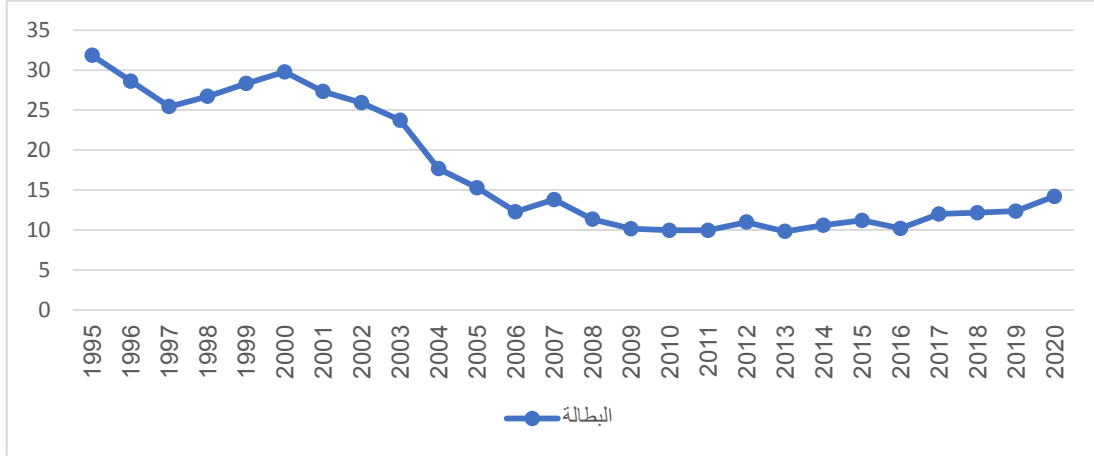
يوضح الجدول التالي معدلات البطالة للفترة (1995-2019):

جدول (3)
معدلات البطالة في الجزائر

السنوات	معدل البطالة %	السنوات	معدل البطالة %	السنوات	معدل البطالة %
1995	31,8400002	2004	17,6499996	2013	9,81999969
1996	28,6110001	2005	15,2700005	2014	10,6000004
1997	25,4300003	2006	12,2700005	2015	11,1999998
1998	26,7019997	2007	13,79	2016	10,1999998
1999	28,3110008	2008	11,3299999	2017	11,99600029
2000	29,7700005	2009	10,1599998	2018	12,14500046
2001	27,2999992	2010	9,96000004	2019	12,349
2002	25,8999996	2011	9,96000004	2020	14.2
2003	23,7199993	2012	10,9700003		

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على بيانات البنك الدولي ولتوضيح أفضل لهذه المعدلات نستعين بالتمثيل البياني لها وفقا للشكل التالي:

شكل (3)
معدلات البطالة في الجزائر



المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على بيانات الجدول السابق.
من خلال الشكل نلاحظ أن معدلات البطالة شهدت تناقص مستمر خلال فترة الدراسة، فقد سجلت أعلى مستوياتها سنة 1995 بمعدل 31.84% وهذا راجع للإصلاحات الهيكلية وما جاءت به في طياتها من تخفيض للنفقات العمومية وتسريح جماعي وفردى للعمال²¹.

كما نلاحظ أن أدنى مستوياتها كان 9.81% سنة 2013 حسب بيانات البنك الدولي، ويمكن تفسير هذا الانخفاض المستمر لمعدلات البطالة في هذه الفترة إلى تحسين الوضعية الأمنية والاقتصادية للبلاد التي ساعدت على الاستقرار السياسي مع تحسين المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية، إضافة إلى تحسن الوضعية النقدية والمالية العمومية التي ساعدت على استحداث مناصب شغل جديدة وتخفيض من معدل البطالة. غير أننا نلاحظ بداية ارتفاع هذا المؤشر خلال السنوات الأخيرة ليلعب 12.34% سنة 2019 و 14.2 سنة 2020، وهو مؤشر مرتفع يعكس الظروف التي يعاني منها المواطن الجزائري خلال هذه الفترة. حيث خلال هاتين السنتين تم فقدان 51 ألف وظيفة، بسبب غلق مصانع لتجميع وتركيب السيارات؛ ومصانع تجميع وتركيب أجهزة منزلية وتم تسريح الموظفين بها. إذ أن أغلب هذه المصانع تعود ملكيتها لرجال أعمال مقربين من الرئيس السابق للدولة، إلى جانب تبعات الجائحة.

5 الآثار الاقتصادية للإنفاق الحكومي على مستوى التشغيل

من أهم الآثار الاقتصادية للإنفاق الحكومي نذكر أثره على مستوى التشغيل، وحيث أن أهم الأهداف التي ترمي إليها السياسة الاقتصادية تكمن في تحقيق العمالة الكاملة، الاستقرار في الأسعار، العدالة في توزيع الدخل الوطني وكذا زيادة معدل النمو الاقتصادي. يساهم الإنفاق الحكومي بزيادة الطلب الكلي وزيادة الاستهلاك، وذلك من خلال إعادة توزيع الدخل أو بزيادة حجم الاستثمار وبالتالي فإن سياسة الإنفاق الحكومي تقوم بوظيفتين أساسيتين تتمثلان في تنمية الدخل والمحافظة على استقراره، وذلك من خلال التوسع في الإنفاق الحكومي إلى جانب الإنفاق الخاص مما يؤدي إلى زيادة المشتريات من السلع والخدمات فتكون طلبا إضافيا على الموارد الإنتاجية المستخدمة، والتي تتمثل في عناصر الإنتاج الأربعة وهي: العمل، رأس المال، التنظيم والابتكار.²²

فتغيير سياسة الإنفاق الحكومي تبعا لتغيرات الدورة الاقتصادية، ففي فترات الرخاء تقلص الدولة من إنفاقها بسبب زيادة الإنفاق الخاص، أما في فترات الكساد، فينخفض الإنفاق الخاص مما يفرض على الدولة التدخل بسياسة مالية تعويضية من خلال زيادة إنفاقها، وتعتمد في تمويله، على عدة مصادر، منها الدين العام والإصدار النقدي. ويمكن للدولة تقادي حدوث ظاهرة البطالة من خلال سياسة الإنفاق الحكومي، إذ أن وجود بطالة متزايدة معناه انخفاض الطلب الكلي الفعال، مما يؤثر سلبا على رغبة المنتج في التوسع في الإنتاج بسبب انخفاض الأسعار، كما يمكن أن يؤدي إلى إيقاف بعض خطط الإنتاج مما يدخل الاقتصاد في حلقة مفرغة من البطالة وانخفاض الطلب الكلي، وهنا تكون سياسة إنفاق حكومي توسعية كفيلا

بتحقيق الإنعاش الاقتصادي، إما من خلال الإعانات الاقتصادية للمنتجين التي تساهم في زيادة تشغيل الموارد المتاحة أو من خلال قيام الدولة بإنشاء مدن جديدة و مدها بجميع الخدمات الأساسية، الأمر الذي يسمح بخلق فرص جديدة للتشغيل و نجد أيضا الإنفاق الحكومي التحويلي الخاص بالمعاشات والتأمين الذي من شأنه زيادة اطمئنان الأفراد على مستقبلهم مما يكون له الأثر الكبير على زيادة إنتاجهم.

تحتل سياسة الإنفاق الحكومي موقعا هاما ضمن سياسات مكافحة البطالة سواء كان ذلك ضمن السياسات الظرفية أو الهيكلية. نظريا يعتبر الإنفاق العام المحرك الأساسي الذي من خلاله يمكن للحكومة أن تخلق مناصب شغل تمتص بها جزءا من البطالة وتخفف من حدتها، وهذا يعني أن العلاقة بين الإنفاق العام والبطالة علاقة عكسية فكلما زادت الحكومة من حجم إنفاقها العام كلما انخفضت معدلات البطالة وأحجامها، كما أن السياسة المالية بشكل عام وبمختلف آلياتها (بما فيها سياسة الإنفاق العام) تعتبر من أنجع السبل والأدوات التي تعالج حالات الركود الاقتصادي (الاستخدام الناقص) أو الفجوات الانكماشية، لأنها سياسة استراتيجية بعيدة المدى ولها تأثيرا كبيرا على مخرجات النشاط الاقتصادي من ناتج وطني وعمالة وغيرها وبذلك فالمشاريع الحكومية تعمل على توليد مناصب شغل لسنوات متتالية.

خاتمة:

ثم في هذا البحث دراسة أثر الإنفاق الحكومي وتطور السكان على البطالة في الجزائر وذلك من خلال دراسة تحليلية لكل من تطور السكان، تطور الإنفاق الحكومي وتطور البطالة خلال الفترة من 1995 إلى 2019 بالاعتماد على بيانات البنك الدولي. توصلت الدراسة إلى أن الجزائر شهدت انفجارا ديمغرافيا كبيرا بعد الاستقلال أدى إلى تضاعف عدد السكان والذي رغم انخفاضه في سنوات التسعينات بسبب دخول الجزائر في دوامة اللأمم والاستقرار بعد انخفاض أسعار البترول سنة 1986، إلا أنه استمر في التطور بعد ارتفاع أسعار البترول وتحسن الظروف والأوضاع المالية والأمنية، والذي كان له أثر على ارتفاع معدلات البطالة في الجزائر.

كما لاحظنا أيضا من خلال التحليل أن نسبة الزيادة في عدد السكان في الجزائر قد انخفضت خلال سنتي 2019 و 2020 وذلك بسبب الأزمة الصحية التي فرضها الكوفيد 19 والتي بدورها أثرت على معدلات البطالة في الجزائر. حيث تم فقدان العديد من الوظائف خلا العامين 2019 و 2020، بسبب غلق مصانع لتجميع وتركيب السيارات؛ ومصانع تجميع وتركيب أجهزة

منزلية وسرح موظفوها، وذلك لأسباب متعلقة إما بالجائحة أو بالظروف السياسية التي عاشتها الجزائر مؤخرا، فأغلب الشركات كانت مملوكة لرجال أعمال مقربين من الرئيس السابق للدولة.

بغرض التقليل من حدة البطالة سعت الجزائر إلى إيجاد حلول مستعجلة للحد من هذه الظاهرة من خلال تبني مجموعة من البرامج والسياسات والإصلاحات أهمها البرامج التشغيلية المعتمدة للحد من الظاهرة وذلك بإنشاء مجموعة من الأجهزة لامتصاص وإدماج أكبر عدد ممكن من البطالين تمثلت في الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب ANSEJ، الوكالة الوطنية للتشغيل ANEM، الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة CNAC، وكالة التنمية الاجتماعية ASD، الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر ANGM، الوكالة الوطنية لترقية الاستثمار ANDI، الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار PNDA وصندوق الزكاة. كما قامت الحكومة خلال سنة 2020 بإدماج وتوظيف حاملي الشهادات الجامعية في وظائف دائمة، بعد أن كانوا أصحاب عقود عمل مؤقتة.

ما ساعد الحكومة الجزائرية في تنفيذ برامجها وسياساتها في السنوات السابقة هو تبنيها لسياسة إنفاق حكومي توسعية مترامنة مع تحسن إيرادات الجزائر من البترول، سمحت باستحداث مناصب شغل جديدة وتخفيض معدلات البطالة. لكن في السنوات الأخيرة مع ظهور أزمة البترول وتفشي جائحة الكوفيد 19 لاحظنا تراجع حجم الإنفاق الحكومي خاصة في سنة 2020 صاحته زيادة في معدلات البطالة، بالرغم من انخفاض نسبة الزيادة في عدد السكان. فبالرغم من مساعي الجزائر للحد من البطالة من خلال تسطير برامج مختلفة واتخاذ إجراءات بهذا الخصوص، غير أن هذه البرامج والإجراءات لم تستطع في الآونة الأخيرة التحكم في ارتفاع معدل البطالة والذي بلغ 12.34% سنة 2019 و14.2 سنة 2020.

قائمة المراجع:

- 1 احسان تريكي، (2014)، التنمية وتحديات النمو السكاني السريع في الجزائر: إنجازات وإخفاقات، *مجلة التواصل في العلوم الإنسانية والاجتماعية*، ص 09.
- 2 بتول مطر الجبوري، دعاء محمد الزالملي، (2014)، دور الانفاق الحكومي في تحقيق الاستقرار الاقتصادي في العراق للمدة 2003-2012، *مجلة القادسية للعلوم الإدارية والاقتصادية*، مجلد 16، عدد 01، ص 192.
- 3 نسرين كزيز، مختار حميدة، (2018)، ترشيد الانفاق الحكومي ودوره في علاج عجز الموازنة العامة للدولة (دراسة حالة الجزائر 2007-2017)، *مجلة الإبداع*، مجلد 08، عدد 01، ص 9.
- 4 المرجع السابق، ص 96-97.
- 5 نور الدين بوالكور، (2017)، تحليل وقياس العلاقة بين الإنفاق الحكومي والتضخم في إطار السببية والتكامل المشترك، *المجلة الجزائرية للاقتصاد والمالية*، مجلد 07، عدد 01، ص 209-210.
- 6 فريدة شلوف، (2017)، واقع البطالة وسوق الشغل في الجزائر: الأسباب والتحديات، *مجلة الباحث الاجتماعي*، مجلد 13، ص 438.
- 7 رابحي بوعبد الله، (2015)، مساهمة البرامج التنموية في تقليص معدل البطالة دراسة حالة الجزائر للفترة 2001-2014، *مجلة مصارف*، مجلد 19، ص 288.
- 8 عمر بن دادة، (2017)، مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية في الحد من مشكلة البطالة، *مجلة المنتدى للدراسات والأبحاث الاقتصادية*، مجلد 1، ص 46.
- 9 المرجع نفسه.
- 10 رابحي بوعبد الله، مرجع سابق، ص 296.
- 11 سومية شاهيناز طالب، محمد البشير لبيق، (2018)، الأثر الديناميكي للنمو الاقتصادي على البطالة-دراسة حالة الجزائر، *مجلة اقتصاديات المال والأعمال JFBE*، ص 250.
- 12 BELARBI, A., CHEIKH, S., & MOSTFAOUI, S. (2017). The Impact of the Public Expenditure on Employment and Income in Algeria: An Empirical Investigation. *American Journal of Economics*, Vol.7 (03), p. 157.
- 13 سومية شاهيناز طالب، محمد البشير لبيق، مرجع سابق، ص 251.
- 14 عمر بن دادة، مرجع سابق، ص 48.
- 15 سومية شاهيناز طالب، محمد البشير لبيق، مرجع سابق، ص 251.
- 16 المرجع نفسه.
- 17 BELARBI, A., CHEIKH, S., & MOSTFAOUI, S. Op. Cit., p. 157.
- 18 سومية شاهيناز طالب، محمد البشير لبيق، مرجع سابق، ص 251.
- 19 المرجع نفسه.
- 20 فريدة شلوف، مرجع سابق، ص 443.
- 21 KBODAR, K. (2007). Why has unemployment in Algeria been higher than in MENA and transition countries. *International Monetary Fund*.
- 22 حميد مقراني، (2014)، أثر الانفاق الحكومي على معدلي البطالة والتضخم في الجزائر (1988-2012)، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة بومرداس، ص 21-27.